

معالجته

يمكن الحد من ظاهرة التسرب في المجتمع وذلك باتباع ما يأتي:

- ١ . التشدد في تطبيق القوانين التي تمنع التشغيل الاحداث ومكافحة ظاهرة البيع على الارصفة من الاطفال .
- ٢ . توعية اولياء الامور بأهمية التعلم والتعليم في الحياة وجدواها المستقبلية من خلال حملات التوعية العامة والتي تشارك فيها المنظمات الجماهيرية ووسائل الاعلام الاخرى من اذاعة وتلفاز وصحافة.
- ٣ . توفير وسائل النقل الى المدارس والاهتمام بالأبنية المدرسية وتقديم الخدمات البلدية لها و العمل على متابعة تطبيق قانون التعليم الالزامي المرقم (١١٨) لسنة ١٩٧٦ .
- ٤ . زيادة الاهتمام بمجالس الاباء والمعلمين وترسيخ العلاقة بين البيت والمدرسة .
- ٥ . تطوير المناهج وتوفير الوسائل والمستلزمات التعليمية وجعل بيئة المدرسة محببة لدى التلميذ جاذبة له .
- ٦ . الاهتمام بمشكلات التلاميذ السلوكية والشخصية ووضع العلاج لها من خلال ايجاد وظيفة المرشد التربوي اسوة بالمرحلة المتوسطة والاعدادية.

مفهوم التعليم الاساسي وتطوره التاريخي

سمي التعليم الأساسي بهذا الأسم لأنه يؤلف القاعدة الأساسية للتعليم وتكوين المواطن فهو المرحلة الأساس في السلم التعليمي ولأنه يوجه للأطفال في الفترة الأساسية من نموهم وتعلمهم وتشكيل قضايتهم ، وهو أساسي لأنه يقتصر علي أساسيات المعارف والمهارات والاتجاهات . جاءت تعريفات التعليم الأساس متباينة أحيانا بين منظمة وأخرى : فالمنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ترى أن التعليم الأساسي () صيغة تعليمية تهدف إلى تزويد كل طفل مهما تفاوتت ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالحد الأدنى من المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي تمكنه من تلبية حاجاته وتحقيق ذاته وتهيئته للإسهام في تنمية مجتمعه () وترتبط بين التعليم والعمل والعلم والحياة من جهة وبين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية من جهة أخرى في إطار التنمية الشاملة للمجتمع وتذكر المنظمة العالمية لرعاية الأمومة والطفولة (اليونيسيف) أن التعليم الأساسي هو التعليم المطلوب للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،

وان يشمله محو الأمية الوظيفية التي تجمع مهارات القراءة والكتابة والحساب مع المعارف والمهارات اللازمة للنشاط الإنتاجي وتخطيط الأسرة وتنظيمها والعناية بالصحة والنظافة الشخصية ورعاية الأطفال والتغذية والخبرات اللازمة للإسهام في أمور المجتمع ، ولذلك يسميه بعضهم بمحو الأمية الحضارية ، ويركز البنك الدولي على التعليم الأساسي الذي يلبي الحاجات التعليمية الأساسية للمجموعات الكبرى من السكان الذين لم تتح لهم فرص الحصول على الحد الأدنى من التعليم ، فهو مكمل للتعليم النظامي ومواز له ، وهو يهدف إلى توفير تعليم وظيفي مرن قليل الكلفة للذين لا يستوعبهم التعليم النظامي أو فاتتهم فرصته، وقد دعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تقريرها المسمى استراتيجية تطوير التربية العربية عام ١٩٧٩ إلى الأخذ بالتعليم الأساسي لأهميته في تحقيق الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم ، ولدوره في التنمية الشاملة لأفراد المجتمع . وتميز الاستراتيجية مفهومين للتعليم الأساسي الأول : له صفة اجتماعية ، وهو يعني الحد الأدنى من التعليم الذي ينبغي توفيره للصغار والكبار الذين لم يحظوا بحقهم في التعليم أو تسربوا منه بحكم القهر الاجتماعي وضعف المستوى الاقتصادي ، وهذا الحد يقتصر على الجزء الأول من المرحلة الابتدائية بحيث لا يقل عن السنوات الأربع الأولى منها ، وبحيث يوفر تربية وظيفية مرنة . وقد يكون هذا التعليم المحدود الصيغة مناسباً من الناحية الاقتصادية لبعض الأقطار العربية النامية ، وذلك بسبب ضخامة مشكلة الأمية لدى الكبار ، وعجز هذه الأقطار عن استيعاب جميع الناشئين في مؤسسات التعليم النظامي . أما المفهوم الثاني للتعليم الأساسي فله صفة تربية ، ويقصد به توفير تعليم مناسب لجميع المواطنين ، ويؤلف المستوى الأدنى من نظام التربية المدرسية ويقتصر على التعليم الابتدائي أو يمتد إلى نهاية التعليم الإعدادي وحتى الصف العاشر في بعض الأحيان ، و يقوم بإعداد الناشئة للقيام بأدوارهم الأسرية والاجتماعية والوطنية ، ويعود التطور في مفهوم التعليم الأساسي إلى عوامل عديدة منها:

١ . تزويد الدارس بالمعلومات الأساسية التي تمكنه من مواجهة التطورات العلمية والتكنولوجية وفهمها في أبسط صورة ممكنة .

٢ . تطلع الفرد إلى التزود بالمعارف والخبرات اللازمة لاندماجه في مجتمعه وفهم خصائصه واستخدامات الآتة ومعداته الحديثة نتيجة التطور الاجتماعي المصاحب للتطور العلمي والتقني.

٣ . التطور الاقتصادي الذي كان حصيلاً للتطور العلمي والتقني والاجتماعي .

أما المفهوم الحديث لتعليم الأساسي فهو تعليم موحد مدته تسع سنوات ، يقوم على توفير الحد الأدنى والأساسي من الاحتياجات التعليمية والمعارف و المهارات للأفراد التي تمكنهم من الاستمرار في التعليم وتهيئهم مهنياً للالتحاق بسوق العمل.

والتعليم الأساسي يقع تحت مسميات عديدة وهي (التربية الأساسية ، التربية للجميع ، المدرسة الشاملة ، المدرسة الأساسية ، المدرسة الأساسية الشاملة) . ويختلف مفهوم التعليم الأساسي من مجتمع إلى آخر ، فهو في حده الأدنى يمتد عبر أربع سنوات من التعليم الابتدائي أو ما يساويه ، وهو في حده الأعلى يشمل التعليم ما بين من الثالثة وحتى نهاية الثانوية ، أما في الوطن العربي فإن هناك شبه اتفاق على أن تسعى كل البلاد العربية إلى أن يشمل التعليم الأساسي مرحلة الروضة (سنتين إلى ثلاث سنوات) والمرحلة الابتدائية (ست سنوات) والمرحلة الإعدادية (ثلاث سنوات)، أي ما بين الثالثة والخامسة عشر من العمر .

التطور التاريخي للتعليم الأساسي

نجد في التراث العالمي أن هناك اهتمام واسع وواضح بهذا الموضوع وتشير الأدبيات التربوية إلى أن هذا الاهتمام يرجع في معظمه إلى القرن السابع عشر وما تلاه ، حيث أكد الفيلسوف الانكليزي لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) على التربية العملية وتنمية الميول الفطرية وتوظيف المعارف . ويرى المربي الألماني فروبل (١٧٨٢-١٨٥٢) أن التعليم ينبغي أن يتم عن طريق العمل ، حيث ادخل اشكال عديدة من الأعمال اليدوية في مدرسته وكان القصد من هذه الأعمال تربية الفكر واليد. و أكد المربي الامريكي جون ديوي ١٨٥٩- على ضرورة ادخال الدروس العملية في المدرسة ومن اقواله المشهورة في ذلك التعلم بالعمل ، إن مفهوم التربية الأساسية قد برز لأول مرة في الهند عندما أعلن المهاتما في غاندي عن مخططه للتربية أمام مؤتمر المربين الهنود المنعقد في عام ١٩٣٧ ، الذي وضع فيه آراءه حول التربية الاساسية من حيث أهدافها ومحتواها ، إلا أن آراءه لم تخرج إلى حيز التنفيذ . ومصطلح التربية الأساسية في بداية ظهوره كممارسة في عام (١٩٥١) كان يعنى أساساً بمساعدة الكبار الذين لم يحصلوا على أي مساعدة تربوية في مدارس نظامية وتقديم معارف ومهارات مناسبة لهم تمكنهم من فهم ومعالجة المشكلات التي تواجههم في بيئاتهم وتجعلهم اقدر كأفراد على النهوض بمستوى معيشتهم ، حيث تعاونت منظمة اليونسكو مع الدول الأعضاء على إنشاء مراكز خاصة خارج المدارس النظامية مثل مركز كريفال بالمكسيك والمركز الدولي للتربية